

تنبيه قال الاصحاب ملاحظة الشافعي رضي الله عنه
في العيب هنا ما يضر العمل نظير ملاحظته في عيب الاضحية
ما ينقص المجر لانها المقصود فيها وفي عيب النكاح ما يجعل
بمقصود الجماع وفي عيب البيع ما يجعل بالمالية واعتبر في كل
موضع ما يليق به فيجزي صغر ولو ادى يوم حكوميا اسلامه
لاطلاق الاية الكريمة ولانها برجي كبره كالبريضي برجي بروه وتوقع
وهو من لانبات براسه واعرج بمكة تتابع التي بان يكون عجم
غير يتور واغور لو يضع عور بصركه السليمة واصم
وهو فاقد السمع واخرى اذا فمت اشركته وبغيره بالاشارة
وفاقد انفه وفاقد اذنيه وفاقد اصابع رجليه ولا يجزي زمن
ولا فاقد رجل او خنصر ويصغر من يد وفاقد اعلمتين من
غيرهما ولا فاقد اعملة ايها لم تعطل منفعة اليد ولا يجزي
هرم عاجز ولا مريض لا يجزي بروه فان برابان الاجز اعلى الاصع
الشرط الثالث كمال الرق في الاعتاق عن الكفارة فلا يجزي بشر
قريب بعق عليه بمجرد الشرا بان كان اصلا او فرعاً بنية عتقه عن
كفارة لان عتقه مستحق جهة القراءة فلا يصرق عنها الى
الكفارة ولا عتق اموال الاستحقاقها العتق ولا عتق ذي كتابة
صحبة لان عتقه يقع بسبب الكتابة ويجزي مدبر ومعلم
عتقه بصفة الشرط الرابع خلو الرقبة عن شئوب العوض فلو
اعتق عبده عن كفارته بعوض باخذه من الرقيق بل عتق كل من
كفاري علي ان ترد علي الفاء وعلي اجني كاعتقه عبدي هذا
عن كفاري بالف عليك فقبل ليرجى ذلك الاعتاق عن كفارته
وضابطه من يلزمه العتق كل من ملك رقيقاً او ثمنه من نقد او
عروض فاضلا عن كفارة نفسه وعياله الذين يلزمه موتهم
شرا بفقرة وكسوة وسكتي وان انا واخذ امواله او منه لزمه البسطة و
موتهم اشتر
العتق

العتق قال الرافعي وسكتوا عن موه النفق وبيع المون فيجوز
ان يقرر ذلك بالامر العاقب وان يقدر بسنة وضرب في الروضة
منهما الثاني وقضية ذلك انه لا نقل فيها مع ان منقول الجمهور
الاول وهو العتق ولا يجب علي المكفر بيع مبيعه وهي بفتح
الضاد الغفار والبيع راس مال تجارته بحيث لا يفتل دخلها
من علة الضيقة وبيع مال التجارة عن كفايتها له لتحصيل
رقيق يفتقه والبيع مسكن ورقيق نفيسين الفها المستقرة
المالوف ولا يجب شرا بدين وظهور الاقوال باعتبار البهار الذي
يلزمه الاعتاق بوقت الادا بوقت الجوب ولا باي وقت
كله شرع في الخصلة الثانية من خصال الكفارة فقال **فان**
ليرجى رقية بعتقها بان يحجز عنها حسبا او شرعا **فصيام**
شهرين متتابعين للاية الكريمة فلو تكلل الاعتاق بالاستتر
او غيره اجزاه لانه ترقى الرتبة العليا ويعتبر الشهران بالهلال
ولو تقصا ويكون صومها بنية الكفارة لكل يوم منها كما هو
معلوم في صور الفرض ويحب تبييت النية كما في صوم رمضان
ولا يستقر نية المتابع الكفارة بالمتابع الفعلي فان بد في الصوم
في اثنان شهر حسب الشهر وهو بالهلال والاول من الثالث
ثلاثين يوما ويغوث المتابع بفوات يوم لا عذر ولو كان
اليوم الاخر اما اذا فات بعد وفان كان كتحون لم يضر لانه ينافي
الصوم او لم يرض مصوغ للفطر ضل ان المرض لا ينافي الصوم
ثم شرع في الخصلة الثالثة من خصال الكفارة فقال **فان لم**
يستطع اي الصور المتتابع لهرم او مريض بدوم شهرين
طبا المستفاد من الفارة في مثله او من قول الاطبا والبطنية
مشددة ولو انا في المشقة لشيق وهو بشدة الغلة اي شيق
الوطي او خوف زيادة مرض **فاطعام مسكينين** للاية

اي الضيقة وليس ما
لالتجارة شويجيب

Copy ing iversity